

إدانة قاصرين إسرائيليين بقتل الفتى أبو خضير وتعليق الحكم على المتهم الرئيسي



الثلاثاء، ١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

آخر تحديث: الثلاثاء، ١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

الناصره - أسعد تلحمي

انتقد الفلسطينيون أمس الحكم الذي أصدرته المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس المحتلة أمس في قضية خطف الفتى المقدسي محمد أبو خضير وإحراقه حياً العام الماضي، واعتبروا القرار دليلاً على أن الجهاز القضائي يكيل بمكيالين، واحد متشدد مع العرب وآخر متساهل مع اليهود.

وكانت المحكمة دانت متهمين قاصرين، رفضت نشر اسميهما، بتهمة قتل أبو خضير، في تموز (يوليو) العام الماضي، وعلقت حكمها على المتهم الثالث، هو زعيم المجموعة، المستوطن يوسف حايم بن دافيد (31 سنة)، «بانتظار صدور تقييم الفحص النفسي». وفي اللحظات الأخيرة قرر (أ ف ب) محامو المتهم بن دافيد تقديم تقرير طبي يثبت عدم أهليته العقلية للمحكمة وأن وضعه النفسي ينفي عنه المسؤولية الجنائية، مما جعل قضاة المحكمة يضحكون ويقولون «لو أن قرار المحكمة كان سيصدر قبل شهرين كنتم أحضرتم التقرير قبل شهرين».

واعتبر حسين أبو خضير، والد الشهيد المقدسي، قرار المحكمة الإسرائيلية إرجاء البت في إدانة المتهم الرئيسي بأنه «هراء»، غير مستبعد أن تقوم المحكمة بالإفراج عن المجرمين الثلاثة. وقال (أ ف ب) في مبنى المحكمة «وضعنا النفسي أنا ووالدته سيء للغاية. صرنا نتناول الحبوب كل يوم لننام. نحن نفكر يوماً بابتنا وكيف أحرقوه حياً».

وأضاف: «هذه المحكمة لا تدين ما قام به الإسرائيليون الثلاثة من جريمة بشعة». وتابع: «المجرم الإسرائيلي يعامل بلطف عند الإسرائيليين. نحن نطالب بهدم بيوت المجرمين النازيين الجدد مثلما يهدمون بيوت الفلسطينيين للردع. لكن المحكمة العليا قالت إنها لا تهدم بيوت اليهود فهذا غير رادع».

وأكد «عدم القبول بحكم أقل من مدى الحياة لهؤلاء المجرمين وإلا سنلاحقهم في محكمة الجنايات الدولية».

ونقلت «فرانس برس» عن محامي عائلة أبو خضير مهند جبارة: «كان أمام محامي المتهم الرئيسي سنة ونصف سنة ليقدم تقريراً عن وضع موكله العقلي، لكنه كان يقول في كل جلسة من جلسات المحكمة إن موكله مريض عقلياً ولا يتواصل معه، وعندما يطلبون منه تقريراً طيباً كان يقول إن الأطباء الإسرائيليين يرفضون إعطاء مثل هذا التقرير».

وتابع: «المهزلة أنه في النهاية قدم تقريراً من طبيب إسرائيلي وأنا استغرب لماذا وافقت هيئة القضاة على هذا التقرير في اللحظات الأخيرة».

وأكد جبارة أن استراتيجية محامي المتهمين كان «الادعاء أن الأول مريض عقلياً، أما محامي الشابين فقالوا إن موكلهم كانوا صغاراً ويقعون تحت تأثير وهيمنة يوسف بن حاتم المسوؤل المريض».

واستهجنت جمعيات حقوقية إسرائيلية قبول المحكمة طلب محامي الدفاع، واعتبرت القرار دليلاً على أن الجهاز القضائي يكبل بمكيايين، واحد متشدد مع العرب وآخر متساهل مع اليهود. مشيرة إلى أن النيابة العامة سبق أن قدمت المتهمين الثلاثة عداة اعتقالهم للفحص النفسي وتبين أنهم مؤهلون للمحاكمة ومدركون أفعالهم. واعتبر معلقون في الشؤون القضائية قبول المحكمة «تقييماً نفسياً» خاصاً قبل أيام قليلة من النطق بالحكم «حالة نادرة غير مبررة».

واستذكر كثيرون مناسبات سابقة مماثلة لجأت فيها المحاكم إلى قبول ادعاء «الاضطراب النفسي» لليهودي الذي يقوم بعمليات إجرامية ضد فلسطينيين.

وقال رئيس «منظمات إسرائيلية ضد جرائم الكراهية والعنصرية» غادي غريياهو معقياً إن أجهزة تطبيق القانون لا تقوم بالجهود المطلوبة منها لوقف الإرهاب اليهودي، «وهذا القرار اليوم ينضم إلى عدم محاكمة قتلة عائلة دوابشة المعروفة هويتهم للمؤسسة الأمنية». وأضاف أن إرجاء البت في ملف المتهم الرئيسي «تؤجج المشاعر في الشارع الفلسطيني وتفسح المجال للادعاء بأن سياسة إسرائيل عنصرية تميز بين اليهود والعرب».

واقترح القيادي من «فتح» في القدس شادي شموط على الإسرائيليين متهمكاً من الادعاءات المتكررة التي تنسب الجنون لكل يهودي ينفذ جرائم بحق العرب، إحضار كل المجانين إلى مستشفى الأمراض الصحية في بيت لحم.

ودانت حركة «حماس» تبرئة المستوطن اليهودي، واعتبر المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري ذلك «دليلاً على عنصرية الاحتلال ورعايته جرائم المستوطنين في حق الشعب الفلسطيني».

وحددت الحركة تأكيدها على حق الشعب الفلسطيني في «الدفاع عن نفسه بكل الوسائل الممكنة»، داعية المجتمع الدولي إلى «تحمل مسؤولياته تجاه إرهاب الدولة المنظم الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي».

وجاء في قرار المحكمة أن المتهمين الثلاثة ارتكبوا جريمة الاختطاف والقتل إذ خططوا عملاً انتقامياً باختطاف شاب وقتله (بعد أسابيع على اختطاف فلسطينيين لثلاثة مستوطنين وقتلهم) واعترفوا بخطط محمد أبو خضير في حي شعفاط شرق القدس وأدخلوه إلى سيارتهم بالقوة وضربوه على رأسه وخنقوه وأخذوه إلى غابة وأضرموا النار في جسده حتى الموت. وأضاف القضاة أن بن دافيد كان «إلروح الحية والمبادر والمشجع والمحفز للقاصرين». واعترف الثلاثة الذين تم اعتقالهم بعد أيام من جريمتهم بارتكابها وأعادوا تمثيلها مبررين فعلتهم بأنهم انتقموا لمقتل المستوطنين الثلاثة الذين اختطفهم فلسطينيون. وادعى القاصران أنهما شاركا في الجريمة تحت ضغط بن دافيد.

لكن المحكمة لم تدن المتهمين رسمياً بالتهمة المنسوبة إليهم، إذ ينص القانون على عدم إدانة قاصرين قبل تلقي تقرير رسمي من «ضابط الأحداث»، وهو إجراء شكلي، على أن تنطق بالحكم بعد نحو ثلاثة أشهر فيما أرجأت البت في ملف المتهم الرئيسي بعد أن قدم محامي الدفاع للمحكمة، فقط قبل أربعة أيام، «تقييماً نفسياً» يفيد أنه يعاني اضطرابات نفسية وأن وضعه العقلي ينفي عنه المسؤولية الجنائية.

وتابعت المحكمة أن القضاة سيصدرون حكمهم في 13 كانون الثاني (يناير) أقله في ما يتعلق بالقاصرين اللذين لم تكشف معلومات عنهم عدا عن أن القاصر الأول من مواليد 4 أغسطس (آب) 1997 وهو تلميذ مدرسة دينية، والآخر من مواليد 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1997. وتقرر أن يعرضاً على ضابط سلوك لتقييم سلوكياتهم وتقديم تقرير للمحكمة قبل موعد النطق بالحكم.